Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (12): 30 Dec 2019
P: 1 - 27

ISSN: 2522- 3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (12): 30 ديسمبر 2019 م
ص: 1 - 27

Limited income and its impact on the family economically and socially

(A field search for a sample of the community in the Directorate of 70 of the capital Sana'a)

Aziz Ahmed Saleh Nasser AL- Hasani

Faculty of Higher Studies || Police Academy || Yemen

Abstract: This research aims to clarify the limited income of the research sample members. The family also has a variety of economic resources and is adequate for the family. To illustrate the economic and social effects of limited income on families. As well as assessing the economic and social situation of low- income people. Provide solutions that contribute to addressing the causes of low economic income for low- income people. To achieve the objectives of the research, the descriptive approach was used to interview a certain segment of the low- income community as a sample of research workers in the government sector, in the Directorate of 70 in Sana'a. The sample size was 68 (researched) heads of households .

Through the results collected from the field research and analysis area, a number of general results were reached, the most important of which is: the majority of the families of the members of the sample did not depend on a single economic source, but depended on additional economic sources multiple and varied, confirmed by 63% of the total sample, this indicates that A family that does not fully depend on the monthly salary of the state. However, despite the multiplicity of these sources, they are not enough for the individual and his family, because of the high prices. The results also showed that the majority of the families of the sample members could not save any cash for any emergency they might face, accounting for 82% of the total sample.

Keywords: Income, Monuments, Family.

الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا

(بحث ميداني لعينة من المجتمع في مديرية السبعين بأمانة العاصمة صنعاء)

عزيز أحمد صالح ناصر الحسني

كلية الدراسات العليا || أكاديمية الشرطة || اليمن

الملخص: هدف هذا البحث إلى توضيح مقدار الدخل المحدود لأفراد عينة البحث. وكذا مدى امتلاك الأسرة مصادر اقتصادية متنوعة، ومدى كفايتها للأسرة. وتوضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدخل المحدود على الأسرة. وكذا تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذوي الدخل المحدود. وتقديم الحلول التي تساهم في معالجة أسباب انخفاض الدخل الاقتصادي لذوي الدخل المحدود. ولتحقيق أهداف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي بإجراء مقابلة شريحة معينة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود كعينة للبحث من العاملين في القطاع الحكومي، في مديرية السبعين بمدينة صنعاء. وبلغ حجم العينة 68 فردًا (مبحوثًا) من أرباب الأسر.

ومن خلال النتائج التي جُمعت من منطقة البحث الميداني وتحليلها، تم التوصل إلى عدد من النتائج؛ أهمها: إن أغلب أسر أفراد العينة لم تعتمد على مصدر اقتصادي واحد، وإنما تعتمد على مصادر اقتصادية إضافية متعددة ومتنوعة، وتؤكد ذلك نسبة 63% من مجموع العينة، وهذا يدل على أن الأسرة لا تعتمد اعتمادًا كاملًا على الراتب الشهري من الدولة. ولكن رغم تعدد هذه المصادر إلا أنها لا تكفي

الفرد وأسرته؛ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار. كما أظهرت النتائج بأن أغلب أسر أفراد العينة لا تستطيع أن تدخر مبلغًا نقديًا لمواجهة أي طارئ قد يواجهها، حيث بلغت النسبة 82% من مجموع العينة.

الكلمات المفتاحية: الدخل، الآثار، الأسرة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

إن المال أو الدخل الاقتصادي هم كل إنسان وأسرة ومجتمع ودولة؛ لأنه من أهم مقومات حياة الإنسان وبقائه، بل إن المال عصب الحياة. لذا فالدخل يحتل الأولوية في الحياة الإنسانية؛ وهو مركز البناء الاجتماعي، وبانتظامه يكون الأمن والاستقرار، ومن دون الاقتصاد الذي يحصل فيه كل إنسان على ما يشبع احتياجاته قد يؤدي إلى خلل في الحياة الإنسانية؛ لأن بالمال يستطيع الإنسان أن يوفر الغذاء والماء والكساء والمسكن، وتوفير كل الاحتياجات اليومية وغيرها من الاحتياجات، كالتعليم، والصحة... إلخ. كما يؤدي المال إلى التوسع في العلاقات والتواصل بين الناس. لهذا فالرفاهية جزء لا يتجزأ من الوضع الاقتصادي.

أما عندما يشعر الإنسان بعدم الأمن في الحصول على العمل؛ بسبب البطالة أو أنه يعمل، ولكن الدخل الاقتصادي منخفض لا يفي بالحاجات الضرورية له ولأفراد أسرته؛ وذلك بسبب انخفاض الأجر اليومي أو الشهري مقارنة بارتفاع الأسعار أو غير ذلك من الأسباب، وهذا مما يجعل الإنسان يعيش خائفًا وقلقًا على الحياة المعيشية، وما يترتب عليها من آثار صحية ونفسية وغير ذلك من الآثار. وهذا يعد خللًا في أمنه الاقتصادي.

لذا، فقد تركز الحديث في هذا البحث عن الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا- وهذا يعد اهتمامًا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع- وذلك انطلاقًا من أهداف عدة، تتلخص في: توضيح مقدار الدخل المحدود لأفراد عينة البحث. والتعرف إلى امتلاك الأسرة مصادر اقتصادية متنوعة، ومدى كفايتها للأسرة. وتوضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدخل المحدود على الأسرة. وتقديم الحلول التي تساهم في معالجة أسباب انخفاض الدخل الاقتصادي لذوي الدخل المحدود. وغيرها من الأهداف التي أدت إلى التعبير عنها بأسئلة عدة، من أهمها: ما مقدار الدخل المحدود لأفراد عينة البحث؟ وهل يوجد للأسرة مصادر اقتصادية إضافية إلى جانب الدخل المحدود. وهل للدخل المحدود آثار سلبية على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا؟ وما الحلول أو المعالجات التي تعالج انخفاض الدخل المحدود؟

ولتحقيق الأهداف، والإجابة عن الأسئلة، تم استخدام المنهج الوصفي بإجراء مقابلة شريحة معينة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود بمدينة صنعاء، وهذا ما سيتضح جليًا في هذا البحث، الذي يتضمن مطلباً تمهيدياً: متمثلًا في الإطار العام للبحث، ومبحثان، هما، الأول: خصائص العينة ومصادر الدخل والآثار الاقتصادية على الأسرة، والثاني: الآثار الاجتماعية على الأسرة والمعالجات والنتائج العامة للبحث.

مطلب تمهيدي: الإطار العام للبحث

يتضمن هذا المطلب موضوعان، هما، الأول: الإجراءات المنهجية، والثاني: المفاهيم الأساسية للبحث، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- الإجراءات المنهجية:

سيتركز الحديث في هذا الموضوع عن مشكلة البحث، وأهميته وأهدافه، وأسئلة البحث، ومنهج البحث، وأداة جمع البيانات، والإطار المكاني والزماني للبحث، ومجتمع وعينة البحث، وذلك على النحو الآتي:

1- نوع البحث.

يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية؛ كونه يُعد من أنسب أنواع البحوث ملاءمة لطبيعة الظاهرة محل البحث، وذلك في جمع البيانات من منطقة البحث، من خلال استمارة المقابلة الميدانية، وتحليلها وتفسيرها والتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

2- مشكلة البحث.

تتمثل المشكلة في الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا، والدخل يعكس مستوى المعيشة، سواء كانت مرتفعة، أم متوسطة، أم منخفضة، فمثلًا الدخل المرتفع يستطيع الفرد أو الأسرة الحصول على مستوى أعلى من المواد والمنتجات الغذائية ذات الجودة العالية، وتحتوي على معدلات عالية من الفيتامينات والبروتينيات. بالإضافة إلى الحصول على السكن الملائم والخدمات المختلفة، وبالتالي الحفاظ على حياة الفرد الصحية والجسمانية والعقلية، وهذا بدوره يحقق للفرد والأسرة مستوى معيشة أفضل (عثمان، ص159- 160). وعلى النقيض من ذلك، فإن الدخل المنخفض قد لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة من (الغذاء، والمسكن، والصحة، والتعليم، والمواصلات، وأي خدمات أساسية أخرى) (سلامة، 1986: 38).

والدخل المنخفض قد يؤدي إلى سوء التغذية، مما يؤثر في صحة الإنسان ونموه (الجسمي، والعقلي، والمعرفي)، كما يحد من قدراته في التعليم، ويؤثر سلبًا في الإنسان، حيث يُلحق ضررًا بالصحة والإنتاج والعلاقات مع الآخرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 121- 137). وبذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

3- أسئلة البحث.

أ- ما مقدار الدخل المحدود لأفراد عينة البحث؟

ب- هل يوجد للأسرة مصادر اقتصادية إضافية إلى جانب الدخل المحدود؟

ج- هل للدخل المحدود آثار سلبية على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا؟

د- ما الحلول أو المعالجات التي تعالج انخفاض الدخل المحدود؟

4- أهداف البحث.

أ- توضيح مقدار الدخل المحدود لأفراد عينة البحث.

ب- التعرف على مدى امتلاك الأسرة مصادر اقتصادية متنوعة، ومدى كفايتها للأسرة.

ج- توضيح الآثار السلبية؛ الاقتصادية والاجتماعية على ذوي الدخل المحدود على الأسرة. وكذا تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذوي الدخل المحدود.

د- تقديم الحلول التي تساهم في معالجة أسباب انخفاض الدخل الاقتصادي لذوي الدخل المحدود.

5- أهمية البحث.

يكتسب هذا البحث أهميته من طبيعة موضوعه والظاهرة التي يعالجها، وتتمثل هذه الأهمية في جانبين، هما:

أ- الأهمية العلمية.

تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في الآتي:

- حاجة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة إلى مثل هذا البحث العلمي؛ لأنه سيتم فيه دراسة وتحليل الآثار المختلفة للدخل المحدود على أفراد الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا، ووضع الحلول التي تعالج انخفاض الدخل الاقتصادي لذوي الدخل المحدود.
- ومن أهمية البحث – أيضًا – كونه بحثًا نادرًا؛ لأنه على حد علمي لم يتطرق إليه أحد من الباحثين، كدراسة وتحليل الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا في مدينة صنعاء.

ب- الأهمية العملية.

تتمثل أهمية هذا البحث من الناحية العملية في الآتي:

- توفير البيانات التي جُمعت من خلال استمارة المقابلة الميدانية التي تكشف مستوى الدخل الاقتصادي لذوي الدخل المحدود، وكذا توضيح الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة، وآثاره السلبية على الفرد والأسرة. ومن خلال هذه الأهمية العملية، فإنها تساعد صناع القرار في أجهزة الدولة ذات العلاقة على تحسين الأوضاع الاقتصادية لذوي الدخل المحدود المنخفض.
- رفد المكتبة اليمنية بشكلٍ خاص، والمكتبة العربية والإسلامية بشكلٍ عام.

لذا، فإن هذا البحث له أهمية ترجع إلى ما احتوى من الموضوعات ومناقشتها مناقشة علمية، وما تم التوصل إليه من النتائج والتوصيات في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع البحث، التي تفتح فرصاً كثيرة للأبحاث والدراسات المهتمة، بالبحث والدراسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالفرد والأسرة بشكلٍ خاص، والمجتمع بشكلٍ عام.

6- منهجية البحث.

بما أن منهج البحث يتحدد بناءً على طبيعة الموضوع، فإن المنهج الوصفي يُعد المنهج المناسب لهذا البحث، وهو القيام بوصف وتحليل البيانات التي جُمعت من خلال استمارة المقابلة الميدانية؛ وذلك لغرض التوصل إلى الحلول المناسبة في معالجة مشكلة البحث.

7- مجتمع البحث.

شريحة معينة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وذلك من العاملين في القطاع الحكومي، في مديرية السبعين بمدينة صنعاء.

8- عينة البحث.

من شروط اختيار أفراد عينة البحث، أن يكون الفرد من مجتمع البحث، وأن يكون من أرباب الأسر، وأن تكون الأسرة مقيمة في منطقة البحث، وأن لا يقل عمر الفرد عن 31 سنة، وأن يكون الفرد موظفًا في القطاع الحكومي، وأن لا يزيد راتبه الشهري عن 60000 ألف ريال. ونظرًا لكبر حجم مجتمع البحث، فإن عينة البحث من النوع الصدفي (أي العينة الصدفية)؛ لأن هذا النوع من العينات مناسبًا لموضوع البحث، وقد بلغ عدد أفراد العينة

68 فردًا (مبحوثًا)، وقد أخذتُ مفردات العينة بطريقة عينة الصدفة من مجتمع البحث، ومن الأماكن المختلفة، وقمتُ بتوزيع استمارات المقابلة الميدانية على أفراد عينة البحث لتعبئتها.

9- أداة جمع البيانات.

إن الأدوات التي تستعمل في أي بحث أو دراسة علمية، تعتمد إلى حدٍ كبير على نوع المشكلة التي سوف تدرس، لذا في هذا البحث استعملت استمارة المقابلة الميدانية لجمع البيانات عن الدخل المحدود وأثره على الأسرة، وهذه الأداة مرت بمراحل عدة لكي تحقق أهداف وأسئلة البحث، منها: وضع الصيغة الأولية للاستمارة وعرضها على أربعة محكمين للحكم على الصياغة وصدق وصلاحية محتوى الاستمارة وارتباطها بموضوع البحث، وتم الاستفادة من ملحوظات المحكمين. بعد ذلك تم تطبيق الاستمارة على عدد 11 فردًا في مديرية الصافية، وفي مديرية السبعين (منطقة البحث) بمدينة صنعاء، بقصد التحقق من مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل الاستعمال النهائي، كالتأكد من فهم ووضوح الأسئلة، وكذلك لضمان السؤال حتى لا يحمل أكثر من معنى، أو إضافة أسئلة تفيد البحث أو حذف التي لا تفيده، بالإضافة إلى معرفة مدة الوقت الذي تستغرقه تعبئة الاستمارة.

وقد أفاد الاختبار الأولي للاستمارة في تعديل بعض الأسئلة، لاسيما المفتوحة إلى مغلقة، وكذلك حذف بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى، وهذه المراحل التي مرة بها الاستمارة أكدت على الصدق والثبات. وبعد كل هذه الخطوات تم التطبيق الفعلي للاستمارة في صورتها النهائية. وتم توزيعها بطريقة عينة الصدفة على أرباب الأسر، وتم تعبئة 68 استمارة، وهي حجم عينة مجتمع البحث.

10- مجالات البحث.

تشتمل مجالات البحث على المجال الجغرافي، والبشري، والزمني، وذلك على النحو الآتي:

أ- المجال الجغرافي.

المقصود بالمجال الجغرافي: المنطقة التي تم فيها إجراء البحث الميداني، وهي مديرية السبعين بمدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية، كمجال جغرافي لهذا البحث.

ب- المجال البشري.

المقصود بالمجال البشري: الأفراد الذين ستطبق عليهم أداة البحث (المقابلة)، وقد تم أخذ مفردات العينة بطريقة عينة الصدفة قوامها 68 فردًا (مبحوثًا) من مجتمع البحث،

ج- المجال الزمني.

المجال الزمني للبحث الميداني، والمقصود به فترة جمع البيانات من الميدان، فقد بدأ في 4/ 11/ 2018م وانتهى في 2/ 12/ 2018م، وقد تم خلال هذه الفترة الزمنية جمع البيانات من أفراد العينة التي يتطلبها البحث.

11- الأساليب الإحصائية.

لمعالجة النتائج الأساسية للبحث الميداني، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، في جمع البيانات الميدانية وتبويبها وعرضها، واستخدام التوزيع التكراري والنسب المئوية، وذلك في جداول، وتحليل وتفسير مضمونها؛ بغية استخلاص النتائج.

ثانيًا – المفاهيم الأساسية:

في هذا الموضوع سيتم التركيز على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا البحث، وذلك على النحو الآتي:

1- تعريف الدخل.

أ- الدخل لغةً.

الدخل: "المالُ الذي يدخل على الإنسان من زراعةٍ أو صناعةٍ أو تجارةٍ" (الوسيط، 2004: 275). والدخل: "إيراد يحصل عليه الإنسان من عمله أو ماله، كزراعة أو صناعة، أو تجارة، أو فوائد إيداعات في المصارف، عكسه خرج" (عمر، 2008: 729). لذا فكلمة الدخل تشمل المال الذي يحصل عليه الإنسان، كالراتب الشهري، أو الدخل اليومي، أو ما يحصل عليه الإنسان من الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة، أو العمل... إلخ.

ب- الدخل اصطلاحًا.

في الاقتصاد الدخل هو: "الإيراد الذي يحصل عليه الفرد من عمله أو ماله، ويقدر عادة بالنقود، ويطلق عليه حينئذ الدخل النقدي، أما الدخل الحقيقي، فهو كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراءها بدخله النقدي، فإذا كان الدخل النقدي ثابتًا، فإن الدخل الحقيقي يتوقف على مستوى أسعار السلع، فارتفاع أسعار السلع يعني انخفاض الدخل النقدي" (الجمعة، 2000: 251).

والدخل هو: "ما يحصل عليه الفرد من أموال، سواء كان أجرًا أم ريعًا أم ربحًا" (بدوي، 1987: 35). والدخل أو الكسب المقصود به: "ما يحصل عليه الفرد من مال عن طريق العمل دون الاستعانة برأس مال. وتتوقف قدرة الفرد على الكسب على مقدرته ومؤهلاته وخبرته، ولكنها تتأثر بفرص الكسب وبمستوى الأجور في سوق العمل" (بدوي، 1982: 121). والمقصود بالدخل هو: عبارة عن العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة، ويحصل الفرد على الدخل من مصدرين، هما (بدوي، 1982: 210- 211):

- رأس المال، ويكون الدخل في هذه الحالة عبارة عن فوائد أو أرباح مترتبة على مزاولة نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي أو ريع.
- العمل، سواء كان ذهنيًا أم يدويًا، وهنا يتمثل الدخل في الرواتب والأجور والأتعاب، وتندرج معاشات أو رواتب التقاعد تحت هذا البند للأفراد الذين لهم أعمال سابقة.

وبناءً على ما سبق، فإن المقصود بالدخل في هذا البحث هو: الراتب الشهري الذي يحصل عليه الفرد (الموظف) من عمله، مقابل ما يقوم به من أعمال في القطاع الحكومي، وهو مبلغ من النقود- محدد وثابت- يستلمه الفرد من الدولة بشكل منتظم في نهاية كل شهر.

ومن هذا المنطلق سيتركز الحديث في هذا البحث على ذوي الدخل المحدود وهم العاملين (الموظفين) في القطاع الحكومي، الذين لا يتجاوز راتبهم الشهري عن 61000 ألف ريال، وهذا للتوضيح؛ حتى لا يساء الفهم بأن هذا البحث يشمل ذوي الدخل المحدود المرتفع والمتوسط الذي يزيد عن 60000 ألف ريال.

2- مفهوم الدخل المحدود.

الدخل المحدود هو: "دخل شهري، ما يقبض من مالٍ في شهر من ذوي الدخل المحدود" (عمر، 2008: 729). والمقصود به مستوى الدخل، وهو العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة، وقد يعبر عن هذا المستوى بالحد الأدنى للأجر؛ أي أقل مستوى من الأجر، وهذا قد ينعكس سلبًا على المعيشة، حتى يصل الفرد إلى مستوى الكفاف، وهو أقل مستوى يمكن أن يعيش فيه الفرد. كذلك قد ينخفض مستوى المعيشة إلى المستوى الأدنى (الفقر) (بدوي، 1987: 135).

وهنا يمكن تعريف الدخل المحدود بأنه: دخل محدد (مرتفع، أو متوسط، أو منخفض)، يحصل عليه الفرد أو الأسرة في نهاية كل فترة زمنية محددة (أسبوعيًا، شهريًا، فصليًا)، ويستمر بصورة ثابتة لا تتغير إلا وفقًا للأوضاع الاقتصادية للدولة.

3- الأثر لغةً واصطلاحًا.

أ- الأثر لغةً.

وأَثَّرَ فيه تَأْثِيرًا: تَرَكَ فيه أَثَرًا، وبالضم أَثَرُ الجِراحِ يَبْقَى بعدَ البُرْءِ، والأَثِيرةُ: الدابَّةُ العظيمَةُ الأَثَرِ في الأرضِ بحافِرِها (الفيروز آبادي، 1991م، ج1، ص683). وجاء في كتاب (التعريفات) للجرجاني، الأثر: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والأثر: بمعنى العلامة (الجرجاني، 2009: 17).

لذا، الأثر يدل على المؤثر، والأثر هو: نتيجة فعل من الأفعال على شيئًا ما، أو العلامة، أو بقية الشيء في زمن محدد، فعلى سبيل المثال: الجرح في جسم الإنسان نتيجة الضرب بالسيف أو العصا، والكتاب نتيجة للعمل العلمي للمؤلف، وارتفاع أسعار السلع نتيجة لانخفاض قيمة عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية. وانخفاض دخل الفرد نتيجة للبطالة أو عجز الفرد عن العمل، وآثار الأقدام في الأرض تدل على المسير؛ أي مسير إنسان أو حيوان، ... إلخ.

ب- الأثر اصطلاحًا.

إن كلمة (الأثر) لها معانٍ عدة، فهي تعني: "الأثر الناتج عن استعمال الأسلحة البيضاء أو النارية، أو الأدوات التي تستعمل عرضًا كسلاح، مثل المقص أو السكين أو الفأس أو المطرقة أو أية أداة أخرى، قد يؤدي استعمالها إلى ترك أثر جرح أو حرق في جسم الإنسان" (الكيلاني، وآخرون، 1428هـ، ص202). وتعني كلمة (الأثر): "كل علامة يجدها المحقق في مسرح الجريمة، ويمكن أن تكون لها علاقة بها" (الكيلاني، وآخرون، 1428هـ، ص233).

ومن خلال كل ما سبق، يمكن تعريف الأثر بأنه: تأثير الشيء على شيء آخر خلال فترة زمنية؛ نتيجة فعل معين إرادي، أو غير إرادي، أو طبيعي، بحيث يترك ذلك الفعل معانٍ عدة، مثل: علامة الشيء، وبقية الشيء، وخبره...، والأثر يكون إيجابيًا أو سلبيًا.

4- الأسرة لغةً واصطلاحًا.

أ- الأسرة لغةً.

الأسرة لغةً: أهل الرجل وعشيرته (الوجيز، 1992: 16)، ويقال: ذهب الرجل هو وأسرته إلى مكان ما. فالأسرة من الناحية اللغوية هي التي ينتسب إليها الإنسان (ذكر وأنثى)، وهي التي يعيش في كنفها، والأسرة هي العشيرة التي توفر لأفرادها سبل الحياة، والحماية، والتربية، والتضامن بين أفرادها، ... إلخ.

ب- الأسرة اصطلاحًا.

الأسرة هي: "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة" (بدوي، 1982: 152). ويعرف الأسرة كل من (أوجبرن، ونيمكوف)، بأنها: "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفال أو دون أطفال، أومن زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة مع أطفالها، وقد تتسع وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجة أو الزوج والأطفال" (عبدالباقي، 1980: 95).

ومن التعريفات السابقة، يتضح أن كل عالم أو باحث، يعرف الأسرة انطلاقًا من البحث أو الدراسة التي أجراها.

وهنا يمكن تعريف الأسرة بأنها: وحدة أو رابطة اجتماعية، تتكون من الزوجين (الرجل، والمرأة) القائم على الزواج الشرعي، وهما نواة الأسرة، والأولاد- أو من دونهم – وقد تشمل الجدود والأحفاد، ويعيشون حياة مشتركة، وتحت سقف واحد.

هذا وفي الموضوعات القادمة سيتركز الحديث عن النتائج التي جُمعت من منطقة البحث من خلال استمارة المقابلة الميدانية وتحليلها.

المبحث الأول: خصائص العينة ومصادر الدخل والآثار الاقتصادية على الأسرة

في هذا المبحث سيتم ذِكر النتائج التي جُمعت من منطقة البحث، من خلال استمارة المقابلة الميدانية وتحليلها، وهي خصائص أفراد عينة البحث، وكذا مصادر الدخل الاقتصادي، وكذلك الآثار الاقتصادية على الأسرة. وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: خصائص أفراد العينة

في هذا الموضوع سيتركز الحديث عن خصائص أفراد عينة البحث، من حيث العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، كما سيتم في الموضوع ذاته ذِكر نوع الأسرة وحجمها. وذلك على النحو الآتي:

أولًا- خصائص أفراد العينة:

1- الفئات العمرية لأفراد العينة.

يتبين من بيانات الجدول رقم (1)، أن الفئة العمرية التي انحصرت من سن 31 إلى 40 سنة، بلغ عدد الأفراد 13 فردًا، ويمثلون نسبة 19% من مجموع أفراد عينة البحث البالغ عددهم 68 فردًا. أما عدد أفراد العينة في الفئة العمرية من سن 41 إلى 50 سنة، يمثلون نسبة 34%. وعدد أفراد العينة في الفئة العمرية من سن 51 إلى 60 سنة، يمثلون نسبة 28%. وأخيرًا عدد أفراد العينة في الفئة العمرية من سن 61 فأكثر، يمثلون نسبة 19% من مجموع العينة.

وفي ضوء ذلك يتضح أن عينة الدراسة تمثل؛ (أي تضمنت) كل الأعمار لجميع الفئات الاجتماعية؛ ولم تقتصر على فئة عمرية معينة، وكذلك فإن التوزيع العمري له دلالاته في استقاء الآراء من جميع الفئات العمرية. لذا فالعينة ممثلة لجميع الفئات العمرية في مجتمع البحث تمثيلًا مقبولًا.

2- الحالة الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (1) الحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث، وفيه تؤكد البيانات أن جميع أفراد العينة من المتزوجين، ولم تظهر بيانات العينة تسجيل أي حالة أرمل (أي قد توفيت زوجته).

جدول رقم (1) يبين خصائص أفراد العينة

العمر	التكرار	النسبة %	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
31- 40	13	19	متزوج	68	**100**
41- 50	23	34	عازب	-	-
51- 60	19	28	أرمل	-	-
61 فأكثر	13	19	المجموع	68	**100**
المجموع	68	100	نوع الأسرة	التكرار	النسبة %

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %	ممتدة	37	54
أمي	-	-	نووية (نواة)	31	46
يقرأ ويكتب	9	13	المجموع	68	100
ابتدائي	-	-	عدد أفراد أسر عينة البحث		
إعدادي	11	16	العدد والنوع	ممتدة	نووية
ثانوي	23	34	عدد الذكور	216	121
جامعي	25	37	عدد الإناث	197	113
المجموع	68	100	المجموع	413	234

3- المستوى التعليمي.

من خلال بيانات الجدول رقم (1)، يتضح تفاوت المستوى التعليمي بين أفراد العينة، فالذين يجيدون القراءة والكتابة، بلغت نسبتهم 13% من مجموع أفراد عينة البحث، والحاصلون على الشهادة الإعدادية بلغت نسبتهم 16%، والحاصلون على شهادة الثانوية العامة، بلغت نسبتهم 34%، أما أعلى نسبة بلغت 37% حاصلين على مؤهلات جامعية، أما العنصر المتعلق بالأمية؛ أي الذين لا يستطيعون القراءة ولا الكتابة، لم تظهر بيانات أفراد العينة تسجيل أي فرد من أفراد العينة بأنه أمي (لا يقرأ ولا يكتب)، وكذا لم يسجل أي فرد من أفراد العينة بأنه حاصل على الشهادة الابتدائية فقط.

ومن تحليل بيانات الحالة التعليمية لأفراد عينة البحث، يتبين بأنها شملت المتعلمين وغير المتعلمين، حيث شملت الحاصلون على الشهادة (الجامعية، والثانوية، والإعدادية)، وبنسب متفاوتة ومقبولة للبحث. وهذا التنوع مطلوب في العينة؛ بغية الحصول على آراء مختلفة تفيد البحث.

ثانيًا- نوع الأسرة وحجمها:

1- نوع الأسرة.

يتبين من بيانات الجدول رقم (1)، بأن نمط الأسرة الممتدة هو النمط الغالب لدى عينة البحث، حيث بلغ عدد الأسر الممتدة 37 أسرة، وبنسبة بلغت 54% من مجموع عينة البحث. بينما بلغ عدد الأسر النووية (النواة) لدى عينة الدراسة 31 أسرة؛ أي بنسبة 46% من مجموع عينة البحث.

ومما سبق، يتضح أن عينة البحث لم تقتصر على نمط معين من أنماط الأسر، وإنما شملت الأسر الممتدة والأسر النواة، وهذا التنوع مطلوب في العينة؛ من أجل الحصول على آراء مختلفة تفيد البحث، كما يتضح بأن النمط الغالب في منطقة البحث هو نمط الأسرة الممتدة، ويرجع ذلك إلى طبيعة التقاليد، وثقافة المجتمع اليمني؛ لأن العيش مع الأسرة الممتدة له أهميته في نفوس أرباب الأسر؛ لأنهم يفكرون بأن جمع الأبناء يعد طاعة واحترامًا لهم. وقد يرجع ذلك إلى سيطرة رب الأسرة الممتدة على جميع نواحي الحياة الأسرية، حيث يرى رب الأسرة: بأن بقاء الأبناء المتزوجين لديه يقلل الإنفاق على جميع احتياجات الأسرة، كالمواد الغذائية وغيرها. كما لا يجب هنا إغفال رغبة الأبناء المتزوجين في بقائهم مع والديهم؛ وفي تماسك الأسرة الممتدة (التقليدية)، لاسيما في الجانب الاقتصادي، حيث يقوم أفرادها بعدة نشاطات اقتصادية ويتعاونون فيما بينهم في أدائه. ونظام الأسرة الممتدة يخلق نوعًا من الضمان الاجتماعي بين أفرادها العاطلين عن العمل؛ لأنهم يشتركون جميعًا في الاستهلاك.

2- عدد سكان أسر أفراد العينة ومتوسط حجم الأسرة.

من خلال بيانات الجدول رقم (1)، يتبين أن إجمالي عدد سكان أسر أفراد العينة البالغ عددها 68 أسرة الذين شملهم البحث بلغ 647 فردًا ذكورًا وإناثًا، وبلغ متوسط حجم الأسرة 9.5 فردًا. وعلى مستوى الأسرة الممتدة البالغ عددها 37 أسرة، بلغ إجمالي عدد السكان 413 فردًا، وبلغ متوسط حجم الأسرة 11.16 فردًا، وعلى مستوى الأسرة النووية (النواة) البالغ عددها 31 أسرة، بلغ إجمالي عدد السكان 234 فردًا، وبلغ متوسط حجم الأسرة 7.5 فردًا.

وهذه المؤشرات السابقة، لها دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية فإن أفراد عينة البحث هم من الفئة المنتجة، بل وهم المسؤولين عن ممتلكات الأسرة، وتتجمع جميع مصادر الدخل إلى عند رب الأسرة، وبذلك فهو المسؤول عن الإنفاق الاقتصادي على الأسرة في الغذاء والملابس والأدوات المنزلية، وفي تزويج الأبناء، وغير ذلك. أما من الناحية الاجتماعية فنجدهم بأنهم أهل القرار في توجيه الأسرة، وتنشئة أطفالها، وفي ترابط أفرادها، وفي بناء علاقاتها الاجتماعية فيما بين أفرادها أولًا، ثم فيما بينها وبين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: مصادر الدخل والآثار الاقتصادية على الأسرة

في هذا الموضوع سيتم ذِكر مقدار الراتب الشهري لأفراد عينة البحث، ومصادر الدخل الاقتصادية الإضافية، وكذا الآثار الاقتصادية على الأسرة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا – مقدار الراتب الشهري لأفراد عينة البحث:

يبين الجدول رقم (2)، مقدار الراتب الشهري لأفراد عينة البحث، حيث إجابة نسبة 9% من مجموع أفراد العينة، بأن راتبهم الشهري في أدنى مستوى من 21000 إلى 30000 ألف ريال. يليها إجابة نسبة 25% بأن راتبهم الشهري في المستوى من 31000 إلى 40000 ألف ريال. ونسبة 28% راتبهم الشهري من 41000 إلى 50000 ألف ريال. ونسبة 38% راتبهم الشهري من 51000 إلى 60000 ألف ريال.

جدول رقم (2) يبين الراتب الشهري لأفراد العينة، وعملهم الإضافي

<table>
<tr><th colspan="8">كم راتبك الشهري بالريال؟</th></tr>
<tr><td colspan="2">العناصر
الإجابات</td><td>30000 -21000</td><td>40000 -31000</td><td>50000 -41000</td><td colspan="2">60000 -51000</td><td>المجموع</td></tr>
<tr><td colspan="2">التكرار</td><td>6</td><td>17</td><td>19</td><td colspan="2">26</td><td>68</td></tr>
<tr><td colspan="2">النسبة %</td><td>9</td><td>25</td><td>28</td><td colspan="2">38</td><td>100</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="3">هل معك عمل إضافي في مكان آخر تقوم به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في وظيفتك الرسمية الحكومية؛ لأن الراتب الشهري لم يدفع من الدولة؛ بسبب عجز ميزانية الدولة عن دفع رواتب الموظفين فيها؟</td><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td><td></td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td><td></td></tr>
<tr><td>25</td><td>37</td><td>43</td><td>63</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="8">- إذا كانت الإجابة بنعم، ما العمل الذي تقوم به؟.....</td></tr>
<tr><td colspan="8">- إذا كانت الإجابة بـ (لا)، لماذا؟</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2">الإجابات
العناصر</td><td colspan="6">مجموع الإجابات 43</td></tr>
<tr><td colspan="3">ك</td><td colspan="3">%</td></tr>
<tr><td colspan="2">- عمل خاص بالفرد أو الأسرة.</td><td colspan="3">21</td><td colspan="3">49</td></tr>
</table>

كم راتبك الشهري بالريال؟		
- عدم وجود فرص عمل.	22	51
- عدم وجود خبرة للقيام بأي عمل، أو نقص الخبرة.	-	-
- عاجز عن العمل لأسباب صحية.	-	-
- أخرى، اذكرها.....	-	-
المجموع	43	100

ملحوظة: ك = التكرار. % = النسبة المئوية.

ثانيًا – مصادر الدخل الإضافية:

تتمثل مصادر الدخل الإضافي في العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد في مكان آخر غير القطاع الحكومي، وكذا في المصادر الاقتصادية الإضافية الأخرى، مثل مشاركة الأولاد الكبار في الدخل، أو دخل (عقاري، تجاري، زراعي...)، وهذه المصادر على النحو الآتي:

1- عمل إضافي.

من خلال بيانات الجدول رقم (2)، تؤكد إجابة 25 فردًا، ويمثلون نسبة 37% من مجموع عينة البحث، بأن لهم عمل إضافي- في مكان آخر غير القطاع الحكومي- يقومون به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في وظيفتهم الرسمية الحكومية؛ لأن الراتب الشهري لم يدفع للموظفين في الدولة منذ شهر أكتوبر 2016م؛ بسبب الحرب الداخلية في اليمن(1)، وأنهم يحصلون على دخل شهري أو يومي من العمل الذين يقومون به لدى الغير، وذلك بحسب نوع العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد، والأعمال متعددة ومتنوعة، كالعمل في (شركة، مؤسسة)، أو يعمل مع تاجر، أو يعمل سائق سيارة أجرة، ... إلخ).

أما بقية أفراد العينة وعددهم 43 فردًا، ويمثلون نسبة 63%، فقد أجابوا بالنفي؛ أي بأن ليس لهم عمل إضافي يقومون به إلى جانب العمل الرسمي في القطاع الحكومي، ويبين الجدول رقم (2) سبب إجابة الـ 43 فردًا بالنفي، في الآتي:

أ- عمل خاص بالفرد أو الأسرة، أجاب 21 فردًا، ويمثلون نسبة 49% من مجموع 43 فردًا الذين أجابوا عن السؤال، بأن لهم عمل خاص بهم أو بأسرهم، كالتجارة، سيارة أجرة، عمل مهني (حرفي)، هندسي، ... إلخ.

ب- عدم وجود فرص عمل، تؤكد إجابة 22 فردًا، ويمثلون نسبة 51% من مجموع 43 فردًا، وعلى مستوى النسبة العامة، يمثلون نسبة 32% من مجموع العينة، البالغ عددها 68 فردًا. بأنه لا يوجد لهم عمل إضافي يقومون به؛ بسبب عدم وجود فرص عمل لهم، أما بقية النسبة فقد أجابت سابقًا بأن لهم عمل خاص بهم أو بأسرهم.

ج- وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى وهي: عدم وجود خبرة للقيام بأي عمل إضافي، أو نقص الخبرة، أو عجز الفرد عن العمل لأسباب صحية، أو غير ذلك، فلم يجيب أي فرد من الأفراد الذين أجابوا عن السؤال، وعددهم 43 فردًا على أي عنصر من هذه العناصر.

---

(1) ملحوظة: بسبب عجز ميزانية الدولة عن دفع رواتب الموظفين فيها، منذ شهر أكتوبر 2016م، وحتى كتابة هذه الأسطر؛ وذلك بسبب الحرب الداخلية، والعدوان على اليمن التي اندلعت بتاريخ 26/ 3/ 2015م، وما زالت مستمرة.

2- المصادر الاقتصادية الإضافية.

المقصود بها: الدخل الذي يحصل عليه رب الأسرة والأسرة إلى جانب راتبه الذي يستلمه من العمل الإضافي، وهذا للتوضيح، وتتمثل المصادر الاقتصادية الإضافية في (مشاركة الأولاد، دخل عقاري، دخل تجاري، دخل زراعي...).

يتضح من بيانات الجدول رقم (3)، تأكيد إجابة 43 فردًا، ويمثلون نسبة 63% من مجموع العينة، بأنه يوجد مع الأسرة مصادر اقتصادية إضافية، أما بقية أفراد العينة وعددهم 25 فردًا، ويمثلون نسبة 37% يؤكدون بأنه لا يوجد مع الأسرة أي مصدر اقتصادي إضافي.

كما يبين الجدول رقم (3)، أنواع المصادر الاقتصادية لأفراد العينة الذين أجابوا بنعم وعددهم 43 فردًا، وهي على النحو الآتي:

أ- مشاركة الأولاد (الذكور) الكبار أو أحدهم، تؤكد إجابة 21 فردًا، ويمثلون نسبة 49% من مجموع 43 فردًا الذين أجابوا عن السؤال، بأن الأولاد (الذكور) الكبار أو أحدهم يشاركون الأسرة في الدخل الاقتصادي. أما بقية الأفراد وعددهم 22 فردًا، ويمثلون نسبة 51%، فقد أجابوا بالنفي. وهذه المؤشرات تدل على أن الأولاد (الذكور) الكبار، لاسيما في الأسر الممتدة الذين يقومون بعمل ما؛ لأنهم يتقاضون أجرة مقابل العمل، وبالتالي يساهمون في دخل الأسرة،

ب- دخل عقاري، تؤكد إجابة 14 فردًا، وبنسبة بلغت 33% من مجموع 43 فردًا، بأن مع الأسرة دخل شهري من العقار المؤجر في مدينة صنعاء. أما النسبة المتبقية، وهي نسبة مرتفعة بلغت 67%، فقد أجابت بالنفي؛ أي بأنها لا تمتلك أي عقار للإيجار، سواء في مدينة صنعاء أم غيرها من المدن.

ج- دخل تجاري، تؤكد إجابة 18 فردًا من مجموع 43 فردًا، وبنسبة بلغت 42%، بأن مع الأسرة دخل تجاري، أما النسبة المتبقية، وهي نسبة 58%، فقد أجابت بالنفي؛ أي بأنها لا تمتلك أي دخل تجاري.

د- دخل زراعي، تؤكد إجابة 5 أفراد، ويمثلون نسبة منخفضة جدًا، بلغت 12% من مجموع 43 فردًا، بأن مع الأسرة دخل زراعي، أما بقية النسبة، فقد أجابت بالنفي، وهي نسبة مرتفعة جدًا، بلغت 88%.

هـ- دخل من مصادر أخرى، أجاب 19 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة بلغت 44% من مجموع 43 فردًا، بأن مع الأسرة دخل من مصادر أخرى، مثل: وسائل نقل، وأعمال مهنية وغير ذلك. أما بقية النسبة، فقد أجابت بالنفي، وهي نسبة بلغت 56%.

ومن خلال المؤشرات السابقة، يتبين أن بعض الأسر تمتلك أكثر من مصدر في دخلها الاقتصادي. وهذا مما يحسن من مستوى الوضع المعيشي للأسرة.

جدول رقم (3) يبين المصادر الاقتصادية الإضافية للأسرة

هل يوجد للأسرة مصادر اقتصادية إضافية؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	43	63	25	37	68	100
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي؟						
الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 43					
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%		
- مشاركة الأولاد (الذكور) الكبار أو أحدهم.	21	49	22	51		
- دخل عقاري.	14	33	29	67		

هل يوجد للأسرة مصادر اقتصادية إضافية؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	43	63	25	37	68	100
- دخل تجاري.	18	42	25	58		
- دخل زراعي.	5	12	38	88		
- دخل من مصادر أخرى.	19	44	24	56		

3- مدى كفاية مصادر الدخل الإضافي للفرد وأسرته.

من خلال بيانات الجدول رقم (4)، يتبين تأكيد إجابة 21 فردًا، ويمثلون نسبة 31% من مجموع العينة، بأن مصادر الدخل الإضافية، بما في ذلك العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد في مكان آخر؛ أي في غير القطاع الحكومي، أو حتى من دون عمل إضافي للفرد، أو عمل إضافي فقط، تفي باحتياجات الفرد وأسرته. أما إجابة 25 فردًا، ويمثلون نسبة 37% من مجموع العينة، فقد أجابوا بأن الدخل الإضافي لا يكفي الفرد وأسرته، أما بقية أفراد العينة وعددهم 22 فردًا، ويمثلون نسبة 32% ليس لهم عمل إضافي يقومون به، ولا يمتلكون مصادر اقتصادية أخرى.

وفيما يتعلق بإجابة الأفراد الذين أجابوا بالنفي وعددهم 25 فردًا، بأن الدخل الإضافي لا يكفي الفرد وأسرته، يبين الجدول رقم (4)، الاحتياجات التي تكفي الفرد وأسرته لشرائها، وهي كالآتي:

أ- القمح، والدقيق، والماء، والغاز المنزلي، أجاب 24 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة جدًا، بلغت 96% من مجموع 25 فردًا الذين أجابوا عن السؤال. أما بقية النسبة وهي 4% فأجابت بالنفي.

ب- إيجار المسكن، أجاب 16 فردًا بنعم، وبنسبة بلغت 64% من مجموع 25 فردًا، أما بقية أفراد العينة وعددهم 9 أفراد، وبنسبة بلغت 36% فقد أجابوا بالنفي.

ج- نفقات أخرى ضرورية، مثل مصاريف الأبناء الذين يدرسون، وحليب الأطفال. وخضروات مثل (البطاط، والطماطم، والبصل)، والشاي، والبن، والبهارات، ومواد تنظيف، أجاب 14 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة 56% من مجموع 25 فردًا. أما بقية أفراد العينة وعددهم 11 فردًا، وبنسبة بلغت 44% فقد أجابوا بالنفي.

جدول رقم (4) يبين مدى كفاية الدخل الإضافي للفرد وأسرته، وكذا إذا كان الدخل لا يكفي أفراد الأسرة، فمن أين يتم توفير الاحتياجات الضرورية لهم

إذا معك مصادر اقتصادية إضافية، وعمل إضافي تقوم به، أو من دون عمل إضافي، أو عمل إضافي فقط، هل تفي باحتياجاتك، واحتياجات أفراد أسرتك؟	نعم		لا		ليس لهم عمل إضافي، ولا مصادر اقتصادية أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%
	21	31	25	37	22	32
إذا كانت الإجابة بـ (لا)، وضح ما الاحتياجات التي تكفي لشرائها؟						
العناصر / الإجابات	مجموع الإجابات 25					
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%		
- القمح، والدقيق، والماء، والغاز المنزلي.	24	96	1	4		
- إيجار المسكن.	16	64	9	36		
- نفقات أخرى ضرورية.	14	56	11	44		
إذا الدخل من العمل الإضافي ومن المصادر الاقتصادية الأخرى لا يكفي، وكذا ليس معك عمل إضافي تقوم به، ولا تمتلك مصادر اقتصادية أخرى، فمن أين يتم توفير احتياجات أفراد الأسرة؟						

العناصر / الإجابات	الدخل لا يكفي				ليس لهم عمل إضافي ولا مصادر اقتصادية أخرى			
	مجموع الإجابات 25				مجموع الإجابات 22			
	نعم		لا		نعم		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
- الاستقراض من الآخرين.	14	56	11	44	17	77	5	23
- مساعدة من الآخرين.	11	44	14	56	16	73	6	27
- بيع بعض الممتلكات.	16	64	9	36	13	59	9	41
- أخرى، تُذكر.....	-	-	-	-	-	-	-	-

4- الديون والمساعدات وغير ذلك.

أ- إجابة الأفراد الذين لا يكفيهم الدخل الاقتصادي.

يتضح من بيانات الجدول رقم (4)، تأكيد إجابة 14 فردًا، ويمثلون نسبة 56% من مجموع 25 فردًا الذين أجابوا بأن الدخل لا يكفي الفرد وأسرته، بأنهم يقترضون من أقربائهم أو غيرهم؛ لشراء احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. وكذا تؤكد إجابة 11 فردًا، ويمثلون نسبة 44% من مجموع 25 فردًا، بأنهم يحصلون – أيضًا- على مساعدات نقدية وعينية من الأقرباء وغيرهم. وكذلك تؤكد إجابة 16 فردًا، ويمثلون نسبة 64% من مجموع 25 فردًا، بأنهم يبيعون بعض الممتلكات لشراء الاحتياجات الضرورية. وهذه المؤشرات تدل على أن الأفراد الذين لا يكفيهم الدخل الاقتصادي يقترضون، ويحصل البعض منهم على مساعدات نقدية أو عينية، بالإضافة إلى أن الأغلبية يبيعون بعض ممتلكاتهم؛ من أجل شراء احتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

ب- إجابة الأفراد الذين لا يمتلكون دخلًا اقتصاديًا.

من خلال بيانات الجدول رقم (4)، تؤكد إجابة 17 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 77% من مجموع 22 فردًا الذين أجابوا بأنهم لا يمتلكون دخلًا اقتصاديًا، بأنهم يقترضون من أقربائهم أو غيرهم؛ لشراء احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. وكذا تؤكد إجابة 16 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 73% من مجموع 22 فردًا، بأنهم يحصلون – أيضًا- على مساعدات نقدية وعينية من الأقرباء وغيرهم. وكذلك تؤكد إجابة 13 فردًا، ويمثلون نسبة 59% من مجموع 22 فردًا، بأنهم يبيعون بعض الممتلكات لشراء الاحتياجات الضرورية. وهذه المؤشرات تدل على أن الأفراد الذين ليس لهم عمل إضافي يقومون به، ولا يمتلكون مصادر اقتصادية؛ بأنهم يقترضون، ويحصل أغلبهم على مساعدات نقدية أو عينية، بالإضافة إلى أن أغلبهم يبيعون بعض ممتلكاتهم؛ من أجل شراء الاحتياجات الضرورية لهم ولأسرهم.

ثالثًا- الآثار الاقتصادية على الأسرة:

سيتركز الحديث في هذا الموضوع عن الآثار الاقتصادية على الأسرة، كانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، والنقص في المواد الغذائية، وقلة عدد الأسر التي تدخر لمواجهة أي حالة طارئة، وتراكم الديون على الأسرة، وذلك على النحو الآتي:

1- انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة.

من خلال بيانات الجدول رقم (5)، تؤكد إجابة 6 أفراد، ويمثلون نسبة منخفضة، بلغت 9% من مجموع العينة، بأن المستوى الاقتصادي للأسرة مرتفع. أما إجابة 15 فردًا، ويمثلون نسبة 22%، فقد أجابوا بأن المستوى

الاقتصادي للأسرة متوسط. أما بقية أفراد العينة البالغ عددهم 47 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 69%، فقد أجابوا بأن المستوى الاقتصادي للأسرة منخفض. وهذه المؤشرات تدل على ارتفاع نسبة انخفاض المستوى الاقتصادي لأسر أفراد العينة، وهذا الانخفاض ينعكس سلبًا على معيشة أفراد الأسرة.

جدول رقم (5) يبين المستوى الاقتصادي للأسرة

ما المستوى الاقتصادي للأسرة؟									
العناصر / الإجابات	مرتفع		متوسط		منخفض		المجموع		
ك	6		15		47		68		
%	9		22		69		100		
هل الأسرة تعاني من ضائقة اقتصادية؟	نعم		لا		المجموع				
	ك	%	ك	%	ك	%			
	31	46	37	54	68	100			
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الأسباب؟									

كما تؤكد إجابة 31 فردًا، ويمثلون نسبة، بلغت 46% من مجموع العينة، بأن الأسرة تعاني من ضائقة اقتصادية، أما بقية أفراد العينة البالغ عددهم 37 فردًا، ويمثلون نسبة 54%، فقد أجابوا بالنفي.

وأفراد العينة الذين أجابوا بأن الأسرة تعاني من ضائقة اقتصادية، والبالغ عددهم 31 فردًا من مجموع العينة البالغ عددها 68 فردً (مبحوثًا)، أجابوا عن السؤال المفتوح بصيغة: إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الأسباب؟ فقد تركزت أغلب الإجابات؛ بسبب عجز الأسرة عن توفير احتياجاتها الضرورية، نتيجة انخفاض دخل الأسرة، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وصعوبة الحياة المعيشية، وكذلك ضغط الديون التي تتراكم على الأسرة منذُ شهر أكتوبر 2016م؛ نتيجة لعدم دفع الراتب الشهري من الدولة؛ بسبب عجز ميزانية الدولة عن دفع رواتب الموظفين فيها؛ بسبب الحرب.

2- النقص في المواد الغذائية.

يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، تأكيد إجابة 47 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 69% من مجموع العينة، بأن الأسرة تعاني من النقص في المواد الغذائية. أما بقية أفراد العينة وعددهم 21 فردًا، ويمثلون نسبة 31%، فقد أجابوا بالنفي، بأن الأسرة لا تعاني من أي نقص في المواد الغذائية.

وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين أجابوا بنعم؛ أي بأن الأسرة تعاني من النقص في المواد الغذائية، والبالغ عددهم 47 فردًا من مجموع أفراد العينة، والجدول رقم (6) يبين إجاباتهم على كل نوع من أنواع المواد الغذائية التي تعاني الأسرة من نقصها، وهي: (القمح، والدقيق، والأرز، والزيت، والسكر، والفول، والفاصوليا، والحليب، والألبان، واللحم، والفواكه، ومواد غذائية أخرى، كالبطاط، والطماطم...). ونقص أي نوع من أنواع المواد الغذائية لم يتفق أفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال على النقص في أي نوع، وإنما يوجد تفاوت في الإجابات، وهذا للتوضيح.

جدول رقم (6) يبين مدى النقص في المواد الغذائية، وفي أي نوع من أنواع المواد الغذائية، وما سبب النقص

هل الأسرة تعاني من نقص في المواد الغذائية؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	47	69	21	31	68	100

إذا كانت الإجابة بنعم، فما هو النقص؟

الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 47				الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 47			
	نعم		لا			نعم		لا	
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%
- القمح.	23	49	24	51	- الفول والفاصوليا.	25	53	22	47
- الدقيق.	18	38	29	62	- الحليب والألبان.	23	49	24	51
- الأرز.	21	45	26	55	- اللحم.	36	77	11	23
- الزيت.	16	34	31	66	- الفواكه.	29	62	18	38
- السكر.	19	40	28	60	- مواد أخرى.	26	55	21	45

لماذا الأسرة تعاني من النقص أو العجز في تلبية احتياجاتها؟

العناصر / الإجابات	مجموع الإجابات 47			
	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
- كبر حجم الأسرة.	16	34	31	66
- عدم دفع الراتب الشهري من الدولة.	47	100	-	-
- انخفاض الدخل الإضافي، أو عدم وجود دخل.	47	100	-	-
- زيادة متطلبات الحياة اليومية.	33	70	14	30
- البطالة، وجود أفراد عاطلين عن العمل.	29	62	18	38
- - ارتفاع أسعار المواد الغذائية.	47	100	-	-
- - ارتفاع سعر اسطوانة الغاز المنزلي سعة 20 لترًا.	47	100	-	-
- ارتفاع سعر وايت الماء سعة 20 برميلًا.	47	100	-	-
- أخرى، مثل.....	-	-	-	-

ومن خلال الموضوع السابق، اتضح أن عدد 47 فردًا، ويمثلون نسبة 69% من مجموع العينة، أجابوا بأن الأسرة تعاني من النقص في المواد الغذائية، وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال بصيغة: لماذا الأسرة تعاني من النقص أو العجز في تلبية احتياجاتها؟ والجدول رقم (4) يبين إجاباتهم، على النحو الآتي:

أ- كبر حجم الأسرة، تؤكد إجابة 16 فردًا، ويمثلون نسبة بلغت 34% من مجموع 47 فردًا، بأن كبر حجم الأسرة من أحد الأسباب المساهمة في النقص أو العجز في تلبية احتياجاتها؛ وذلك بسبب انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة. بينما أجاب 31 فردًا، ويمثلون نسبة بلغت 66% بالنفي.

ب- عدم دفع الراتب الشهري من الدولة، وكذا انخفاض الدخل الإضافي للفرد، أو عدم وجود دخل اقتصادي إضافي للفرد والأسرة، فقد أجاب جميع الأفراد، والبالغ عددهم 47 فردًا بنعم، بأنها من أهم الأسباب التي أدت إلى معاناة الأسرة في تلبية احتياجاتها.

ج- زيادة متطلبات الحياة اليومية، أجاب 33 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 70% من مجموع 47 فردًا، أما بقية أفراد العينة البالغ عددهم 14 فردًا، ويمثلون نسبة بلغت 30%، فقد أجابوا بالنفي.

د- البطالة؛ أي وجود أفراد عاطلين عن العمل في الأسرة، أجاب 29 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة بلغت 62% من مجموع 47 فردًا، أما بقية أفراد العينة البالغ عددهم 18 فردًا، ويمثلون نسبة بلغت 38%، فقد أجابوا بالنفي.

هـ- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكذا ارتفاع سعر اسطوانة الغاز المنزلي سعة 20 لترًا. وكذلك ارتفاع سعر وايت الماء سعة 20 برميلًا، فقد أجاب جميع الأفراد، والبالغ عددهم 47 فردًا بنعم، بأنها من الأسباب التي أدت إلى معاناة الأسرة في تلبية احتياجاتها.

3- قلة عدد الأسر التي تدخر لمواجهة أي حالة طارئة.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (7)، تأكيد إجابة 12 فردًا، ويمثلون نسبة منخفضة، بلغت 18% من مجموع العينة، بأن الأسرة تدخر مبلغًا من النقود، لمواجهة أي حالة طارئة قد تواجهها. وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال، الذي ينص على: إذا كانت الإجابة بنعم، حدد مصدر الادخار؟ والجدول رقم (7) يبين إجاباتهم، حيث أجاب جميع الأفراد والبالغ عددهم 12 فردًا، بأن الأسرة تدخر من الدخل (التجاري، أو العقاري، أو الزراعي، ...).

أما بقية أفراد العينة وعددهم 56 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 82%، فقد أجابوا بالنفي؛ أي أن الأسرة لا تستطيع أن تدخر مبلغًا من النقود، لمواجهة أي حالة طارئة قد تواجهها. وارتفاع هذه النسبة تؤكد انخفاض دخل الأسرة، بما في ذلك بعض الأسر التي أجاب بعض أفراد العينة بأن دخل الأسرة متوسط، كما تؤكد انخفاض نسبة الادخار على انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة.

جدول رقم (7) يبين مدى ادخار الأسرة والدوين الذي عليها

<table>
<tr><td rowspan="2">هل مع الأسرة مبلغ من النقود مُدَّخر، لمواجهة أي حالة طارئة قد تواجهها؟</td><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td><td colspan="2">المجموع</td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td></tr>
<tr><td></td><td>12</td><td>18</td><td>56</td><td>82</td><td>68</td><td>100</td></tr>
<tr><td colspan="7">إذا كانت الإجابة بنعم، حدد مصدر الادخار؟</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الإجابات / العناصر</td><td colspan="4">مجموع الإجابات 12</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>- من العمل الاضافي.</td><td>-</td><td>-</td><td>12</td><td>100</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>- من المصادر الاقتصادية الأخرى.</td><td>12</td><td>100</td><td>-</td><td>-</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">هل يوجد على الأسرة ديون؟</td><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td><td colspan="2">المجموع</td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td></tr>
<tr><td></td><td>31</td><td>46</td><td>37</td><td>54</td><td>68</td><td>100</td></tr>
<tr><td colspan="7">إذا كانت الإجابة بنعم، فما هو السبب؟
.....</td></tr>
</table>

4- تراكم الديون على الأسرة.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7)، يتبين تأكيد إجابة 31 فردًا، ويمثلون نسبة بلغت 46% من مجموع العينة، بأنه يوجد على الأسرة ديون، مقابل نفي النسبة المتبقية التي بلغت 54%. وأفراد العينة الذين أجابوا

بأنه يوجد على الأسرة ديون، والبالغ عددهم 31 فردًا من مجموع العينة البالغ عددها 68 فردً (مبحوثًا)، أجابوا عن السؤال المفتوح بصيغة: إذا كانت الإجابة بنعم، فما هو السبب؟ فقد أجاب جميع الأفراد؛ بسبب عجز ميزانية الدولة عن دفع الراتب الشهري لموظفي الدولة، وكذلك انخفاض دخل الأسرة، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، والبطالة، وزيادة متطلبات الحياة اليومية.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية على الأسرة والمعالجات والنتائج العامة للبحث

في هذا المبحث سيتم ذِكر النتائج التي جُمعت من منطقة البحث، من خلال استمارة المقابلة الميدانية وتحليلها، فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية على الأسرة، والمعالجات من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وكذا النتائج العامة للبحث وتفسيرها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية على الأسرة.

سيتركز الحديث في هذا الموضوع عن انخفاض مستوى المعيشة، والمسكن والأثاث، والترابط والتكامل بين أفراد الأسرة، وتربية الأبناء، وتعليم الأبناء، وزواج الأبناء، والأثر على المستوى الصحي لأفراد الأسرة، وزيارة الأقارب، والمشكلات الأسرية، ونظرة المجتمع إلى ذوي الدخل المنخفض، وذلك على النحو الآتي:

أولًا – انخفاض مستوى المعيشة:

يتضح من بيانات الجدول رقم (8)، تأكيد إجابة 6 أفراد، ويمثلون نسبة منخفضة، بلغت 9% من مجموع العينة، بأن المستوى المعيشي للأسرة مرتفع. أما إجابة 15 فردًا، ويمثلون نسبة 22%، فقد أجابوا بأن المستوى المعيشي للأسرة متوسط. أما بقية أفراد العينة البالغ عددهم 47 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 69%، فقد أجابوا بأن المستوى المعيشي للأسرة منخفض. وارتفاع نسبة انخفاض المستوى المعيشي بين أسر أفراد العينة، يؤكد على انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، وقد سبق الحديث عن ذلك.

جدول رقم (8) يبين المستوى المعيشي للأسرة، ومدى ملائمة مسكن الأسرة

كيف المستوى المعيشي للأسرة؟			هل مسكن الأسرة مناسب من حيث:				
الإجابات / العناصر	ك	%	الإجابات / العناصر	نعم		لا	
				ك	%	ك	%
- مرتفع.	6	9	- المسكن مناسب.	56	82	12	18
- متوسط.	15	22	- الأثاث كافي.	53	78	15	22
- منخفض.	47	69	- أواني الطعام والطباخة كافية.	59	87	9	13
المجموع	68	100	- أخرى، مثل.....	-	-	-	-

هل أفراد الأسرة مقدرين وضعك الاقتصادي؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	53	78	15	22	68	100

إذا كانت الإجابة بـ (لا)، وضح ذلك؟

.....

لذا، يتضح مما سبق، بأن المستوى المعيشي لأغلب أسر أفراد العينة منخفض، وهذا قد يؤثر سلبًا على الأسرة، ولكن يتضح من بيانات الجدول رقم (8)، بأن أفراد الأسرة مقدرين الوضع الاقتصادي لرب الأسرة، ويؤكد ذلك إجابة 53 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 78%. أما إجابة 15 فردًا، ويمثلون نسبة 22%، فقد أجابوا بالنفي. وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال المفتوح، الذي ينص على: إذا كانت الإجابة بـ (لا)، وضح ذلك؟ فقد أجاب جميع الأفراد، والبالغ عددهم 15 فردًا، بأن الأطفال الصغار لا يراعون ولا يعرفون الوضع الذي نحن فيه، أما الأولاد الكبار (ذكورًا، وإناثًا)، فهم مقدرين للوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة.

ثانيًا – المسكن والأثاث:

من خلال بيانات الجدول رقم (8)، يتبين بأن مسكن الأسرة مناسب، حيث أجاب 56 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 82% من مجموع العينة، وكذا الأثاث كافي للأسرة، حيث أجاب 53 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 78%. وكذلك أواني الطعام والطباخة كافية، حيث أجاب 59 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 87%. وهذه المؤشرات تدل على انخفاض نسبة الأسر التي تؤكد بأن المسكن غير مناسب، والأثاث غير كافي، وأواني الطعام والطباخة غير كافية، وبمتوسط قدره 17.6%.

ثالثًا – الترابط والتكامل بين أفراد الأسرة:

من البيانات الواردة في الجدول رقم (9)، يتضح بأن أفراد الأسرة يسودهم التفاهم والترابط فيما بينهم، حيث أجاب 63 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 93% من مجموع العينة. وفيما يتعلق بالتعاون والتفاعل والتكامل بين أفراد الأسرة، تؤكد إجابة 56 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 82%. أما بقية النسبة وهي 18% من مجموع العينة، تؤكد بأنه يوجد بين أفراد الأسرة أفراد غير متعاونين. وكذلك تسود العلاقات الطيبة بين أفراد الأسرة، حيث أجاب 64 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 94%.

جدول رقم (9) يبين مدى العلاقة بين أفراد الأسرة، ومدى تأثير العمل الإضافي في تربية الأبناء

<table>
<tr><th colspan="5">هل يسود الأسرة الآتي:</th></tr>
<tr><td rowspan="2">الإجابات
العناصر</td><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td></tr>
<tr><td>- التفاهم والترابط بين أفراد الأسرة.</td><td>63</td><td>93</td><td>5</td><td>7</td></tr>
<tr><td>- التعاون والتفاعل والتكامل.</td><td>56</td><td>82</td><td>12</td><td>18</td></tr>
<tr><td>- تسود العلاقات الطيبة بين أفراد الأسرة.</td><td>64</td><td>94</td><td>4</td><td>6</td></tr>
<tr><td>- أخرى، اذكرها.....</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td></tr>
<tr><td rowspan="4">إذا معك عمل إضافي تقوم به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في وظيفتك الرسمية الحكومية، هل يؤثر سلبًا في تربية الأبناء؟</td><td colspan="4">مجموع الإجابات 25</td></tr>
<tr><td colspan="2">نعم</td><td colspan="2">لا</td></tr>
<tr><td>ك</td><td>%</td><td>ك</td><td>%</td></tr>
<tr><td>14</td><td>56</td><td>11</td><td>44</td></tr>
<tr><td colspan="5">إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا؟
.....</td></tr>
</table>

رابعًا – تربية الأبناء:

يتضح من بيانات الجدول رقم (9)، بأن العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد (أي رب الأسرة) يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في الوظيفة الرسمية الحكومية، يؤثر سلبًا في تربية الأبناء، حيث تؤكد إجابة 14 فردًا، ويمثلون نسبة 56% من مجموع الإجابات، والبالغ عددها 25 فردًا، وهم الأفراد الذين معهم عمل إضافي يقومون به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في الوظيفة الحكومية، والجدولين رقم (2، 4) يوضحان ذلك. وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال المفتوح بصيغة: إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا؟ فقد أجاب أغلب الأفراد، والبالغ عددهم 14 فردًا؛ وذلك بسبب انشغال الأب بالعمل الذي يقوم به، ففي الصباح يعمل في الوظيفة الحكومية، وبعد الانتهاء من الدوام فيها، يذهب إلى العمل الإضافي حتى المساء، وبذلك لا يوجد معه وقت كافي للجلوس مع الأبناء ومتابعتهم، وهذا قد يؤثر سلبًا في تربية الأبناء. أما بقية أفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال، وعددهم 11 فردًا، ويمثلون نسبة 44%، فقد أجابوا بالنفي.

خامسًا – تعليم الأبناء:

تؤكد بيانات الجدول رقم (10)، بأن توقف أحد أو بعض الأبناء عن مواصلة التعليم؛ بسبب عدم قدرة الأسرة على دفع المصاريف اليومية لهم، بلغت الإجابة 13 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة بلغت 19% من مجموع العينة، والبالغ عددها 68 فردًا، أما بقية أفراد العينة وعددهم 55 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 81%، فقد أجابوا بالنفي.

وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين أجابوا بنعم، بأن أحد أو بعض الأبناء توقف عن مواصلة التعليم، والبالغ عددهم 13 فردًا من مجموع العينة، وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال بصيغة: إذا كانت الإجابة بنعم، في أي مرحلة تعليمية توقف تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا؟ والجدول رقم (10) يبين إجاباتهم، وهي على النحو الآتي:

1- المرحلة التعليمية التي توقف فيها الأبناء الذكور عن مواصلة التعليم، ففي المرحلة الإعدادية، تؤكد إجابة 3 أفراد بنعم، ويمثلون نسبة 23% من مجموع 13 فردًا، وفي المرحلة الثانوية، تؤكد إجابة 6 أفراد بنعم، ويمثلون نسبة 46% من مجموع 13 فردًا. وفي عدم مواصلة التعليم الجامعي، تؤكد إجابة 11 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة 85% من مجموع 13 فردًا.

2- المرحلة التعليمية التي توقفت فيها الإناث عن مواصلة التعليم، ففي المرحلة الإعدادية، تؤكد إجابة فردان بنعم، وبنسبة بلغت 15% من مجموع 13 فردًا، وفي المرحلة الثانوية، تؤكد إجابة 3 أفراد بنعم، ويمثلون نسبة 23% من مجموع 13 فردًا. وفي عدم مواصلة التعليم الجامعي، تؤكد إجابة 7 أفراد بنعم، ويمثلون نسبة 54% من مجموع 13 فردًا.

جدول رقم (10) يبين مدى تأثير انخفاض مستوى الدخل على تعليم الأبناء، وكذا على المستوى الصحي لأفراد الأسرة

هل توقف أحد أو بعض الأبناء عن مواصلة التعليم؛ بسبب عدم قدرة الأسرة على دفع المصاريف اليومية لهم؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	13	19	55	81	68	100
إذا كانت الإجابة بنعم، في أي مرحلة تعليمية توقف تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا؟						
الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 13					
	الذكور		الإناث			

هل توقف أحد أو بعض الأبناء عن مواصلة التعليم؛ بسبب عدم قدرة الأسرة على دفع المصاريف اليومية لهم؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	13	19	55	81	68	100

	نعم		لا		نعم		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
- توقف التعليم في الإعدادية.	3	23	10	77	2	15	11	85
- توقف التعليم في الثانوية.	6	46	7	54	3	23	10	77
- عدم مواصلة التعليم الجامعي.	11	85	2	15	7	54	6	46
- أخرى، اذكرها.....	-	-	-	-	-	-	-	-

هل انخفاض مستوى الدخل الاقتصادي، له أثر سلبي على المستوى الصحي لأفراد الأسرة؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	57	84	11	16	68	100

سادسًا – الأثر على المستوى الصحي لأفراد الأسرة:

يتضح من بيانات الجدول رقم (10)، بأن انخفاض مستوى الدخل الاقتصادي، له أثر سلبي على المستوى الصحي لأفراد الأسرة، حيث بلغت الإجابة 57 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 84% من مجموع العينة، والبالغ عددها 68 فردًا، أما بقية أفراد العينة وعددهم 11 فردًا، ويمثلون نسبة منخفضة، بلغت 16%، فقد أجابوا بالنفي.

وكذا، يتضح من بيانات الجدول رقم (11)، بأن العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد (أي رب الأسرة) يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في الوظيفة الرسمية الحكومية، يؤثر على صحته، فقد أجاب 18 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة 72% من مجموع الإجابات، والبالغ عددها 25 فردًا، وهم الأفراد الذين معهم عمل إضافي يقومون به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في الوظيفة الحكومية، والجدولين رقم (2، 4) يوضحان ذلك. وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال، الذي ينص على: إذا كانت الإجابة بنعم، وضح ذلك؟ والجدول رقم (11) يبين إجاباتهم، حيث أجاب 13 فردًا، ويمثلون نسبة 72% من مجموع 18 فردًا، بأن العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد متعب ومرهق نفسيًا. وأجاب 11 فردًا، ويمثلون نسبة 61% من مجموع 18 فردًا، بأن العمل الإضافي الذي يقوم به الفرد متعب ومرهق بدنيًا. وفي هذا الشأن يطرح بعض أفراد العينة ملحوظات قائلين: نتمنى أن الدخل يكفينا ويكفي أسرنا؛ لأن العمل الإضافي إرهاق على حساب صحة الإنسان وراحته البدنية والنفسية، بل وعلى حساب الأبناء.

جدول رقم (11) يبين مدى تأثير العمل الاضافي على الصحة، وكذا مدى تأثير الوضع الاقتصادي على زواج الأبناء الذكور وعلى زيارة الأقارب

إذا معك عمل إضافي تقوم به يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في وظيفتك الرسمية الحكومية، هل يؤثر على صحتك؟	مجموع الإجابات 25			
	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
	18	72	7	28
إذا كانت الإجابة بنعم، وضح ذلك؟				

الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 18			
	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
- عمل متعب ومرهق نفسيًا.	13	72	5	28
- عمل متعب ومرهق بدنيًا.	11	61	7	39
- أخرى، اذكرها.....	-	-	-	-

هل يوجد في الأسرة أولاد (ذكور) غير متزوجين ممن تجاوزت أعمارهم 28 سنة؛ بسبب عدم القدرة الاقتصادية للأسرة على تزويجهم؟	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
	11	16	57	84

هل انخفاض الدخل الاقتصادي له أثر سلبي على زيارة الأقارب (صلة الأرحام)؟				
الإجابات / العناصر	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
- زيارة الأقارب في مدن أخرى غير مدينة صنعاء.	26	38	42	62
- زيارة الأقارب في القرية.	31	46	37	54
- أخرى، اذكرها.....	-	-	-	-

سابعًا – زواج الأبناء:

من خلال بيانات الجدول رقم (11)، يتبين بأنه يوجد في الأسرة أولاد (ذكور) غير متزوجين ممن تجاوزت أعمارهم 28 سنة؛ بسبب عدم القدرة الاقتصادية للأسرة على تزويجهم، حيث بلغت الإجابة 11 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة بلغت 16% من مجموع العينة، أما بقية أفراد العينة وعددهم 57 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 84%، فقد أجابوا بالنفي.

ثامنًا – زيارة الأقارب:

من بيانات الجدول رقم (11)، يتبين بأن انخفاض الدخل الاقتصادي له أثر سلبي على زيارة الأقارب (صلة الأرحام)، فإذا كانوا الأقارب في مدينة أخرى غير مدينة صنعاء، بلغت الإجابة 26 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة 38% من مجموع العينة. وكذا إذا كانوا الأقارب في القرية، بلغت الإجابة 31 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة 46%. وهذه المؤشرات تدل على أن انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة يؤثر سلبًا في زيارة الأقارب (صلة الأرحام).

تاسعًا – المشكلات الأسرية:

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (12)، بأنه توجد بعض المشكلات بين أفراد الأسرة، حيث بلغت إجابة 15 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة بلغت 22% من مجموع العينة. أما بقية أفراد العينة وعددهم 53 فردًا، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 78%، فقد أجابوا بالنفي، بأنه لا توجد مشكلات بين أفراد الأسرة.

وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين أجابوا بنعم، بأنه توجد بعض المشكلات بين أفراد الأسرة، والبالغ عددهم 15 فردًا من مجموع العينة، وهؤلاء هم الذين أجابوا عن السؤال بصيغة: إذا كانت الإجابة بنعم، اذكر بين من توجد المشكلات؟ والجدول رقم (12) يبين إجاباتهم، فقد أجاب 5 أفراد بنعم، ويمثلون نسبة 33% من مجموع 15 فردًا،

بأنه توجد مشكلات بين الأب والأولاد الكبار أو أحدهم. وكذلك تؤكد إجابة 10 أفراد، ويمثلون نسبة 67% من مجموع 15 فردًا، بأنه توجد مشكلات بين الأولاد الكبار. كما تؤكد إجابة جميع الأفراد وعددهم 15 فردًا، ويمثلون نسبة 100%، بأنه لا توجد مشكلات بين الزوجين، ولا بين الأم والأولاد الكبار، ولا بين الأولاد والبنات.

جدول رقم (12)

يبين مدى وجود مشكلات بي أفراد الأسرة، وكيف ينظر المجتمع إلى أفراد وأسر ذوي الدخل المحدود

هل توجد مشكلات بين أفراد الأسرة؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	15	22	53	78	68	100

إذا كانت الإجابة بنعم، اذكر بين من توجد المشكلات؟					
الإجابات / العناصر	مجموع الإجابات 15				
	نعم		لا		
	ك	%	ك	%	
- بين الزوجين.	-	-	15	100	
- بين الأب والأولاد الكبار أو أحدهم.	5	33	10	67	
- بين الأم والأولاد الكبار	-	-	15	100	
- بين الأولاد الكبار.	10	67	5	33	
- بين الأولاد والبنات.	-	-	15	100	
- أخرى، اذكرها.....	-	-	-	-	

من وجهة نظرك، كيف ينظر المجتمع إلى أفراد وأسر ذوي الدخل المحدود – المنخفض- ومكانتهم في المجتمع؟		
الإجابات / العناصر	ك	%
- مكانة اجتماعية رفيعة في المجتمع.	-	-
- ينظر المجتمع إلى الأفراد والأسر نظرة تقدير واحترام.	57	84
- أقل مكانة اجتماعية في المجتمع.	11	16
- إجابة أخرى، مثل.....	-	-
المجموع	68	100

عاشرًا – نظرة المجتمع إلى ذوي الدخل المنخفض:

من وجهة نظر أفراد العينة (المبحوثين)، ينظر المجتمع إلى أفراد وأسر ذوي الدخل المحدود – المنخفض- ومكانتهم في المجتمع، نظرة تقدير واحترام، حيث أجاب 57 فردًا بنعم، ويمثلون نسبة مرتفعة، بلغت 84% من مجموع العينة. بينما أجاب 11 فردًا، ويمثلون نسبة 16%، بأنه من وجهة نظرهم ينظر إليهم بأنهم أقل مكانة اجتماعية في المجتمع. أما مكانة اجتماعية رفيعة في المجتمع، فلم يحصل على أية إجابة من أي فرد من أفراد العينة (المبحوثين)، وهذا يدل على أن ذوي الدخل المحدود – المنخفض – لا ينظر إليهم بأنهم من ذوي المكانة الرفيعة في المجتمع.

المطلب الثاني: المعالجات من وجهة نظر أفراد العينة والنتائج العامة للبحث

سيتركز الحديث في هذا الموضوع عن المعالجات التي تؤدي إلى تحسن الوضع المعيشي للأسرة، من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وكذا النتائج العامة للبحث وتفسيرها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- المعالجات من وجهة نظر أفراد العينة:

من خلال إجابة أفراد العينة عن السؤال المفتوح في استمارة المقابلة، بصيغة: من وجهة نظرك، ما المعالجات التي تؤدي إلى تحسن الوضع المعيشي للأسرة من ذوي الدخل المحدود- المنخفض- ؟ وقد أجاب أفراد العينة عن السؤال، وتتلخص إجاباتهم في معالجات عدة، وهذه المعالجات وتفسيرها، على النحو الآتي:

1- أن تقوم الدولة بدفع الراتب الشهري للموظفين: وهذه المعالجة من وجهة نظر أفراد العينة تعد من أهم المعالجات؛ لأن الراتب الشهري، حق من حقوق الموظف، ومصدر رزقه الذي يعتمد عليه ليعيش حياة كريمة هو وأسرته.

2- زيادة رواتب الموظفين في الدولة: وهذه المعالجة لها أهمية كبيرة؛ لأن الأسعار مرتفعة، مقارنة بالدخل، وكلما ارتفعت الأسعار، انخفض الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة، وهذا يؤثر سلبًا في الحياة المعيشية على مستوى الفرد والأسرة.

3- خفض أسعار المواد الغذائية: فخفض أسعار المواد الغذائية من أهم المعالجات؛ لأن خفض الأسعار يستطيع الفرد والأسرة من ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض أن تشتري احتياجاتها الضرورية من الأسواق، وهذا مما يخفف من معاناة الأفراد والأسر التي تعاني من النقص في المواد الغذائية الضرورية.

4- خفض إيجار المسكن: إن خفض إيجار المسكن يخفف من المعاناة التي تعاني من ارتفاعه الأسر التي لا تمتلك المساكن التي تسكن فيها، لاسيما ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض.

5- خفض سعر وايت الماء: ومن ضمن المعالجات التي يقترحها أفراد عينة البحث، خفض سعر وايت الماء، وذلك لتخفيف العبء الاقتصادي على الأسرة في شراء الماء.

6- خفض إيجار وسائل النقل: يسهل للفرد التحرك والانتقال من مكان إلى آخر، سواء التنقل داخل المدينة أم السفر إلى المدن والقرى، وذلك لقضاء حوائجه، وتيسير أموره دون عناء أو تعب.

7- خفض أسعار الأدوية والكشف والفحوصات الطبية: فخفض الأسعار، يسهل للأسرة أن تعالج أحد أفرادها في حالة تعرضه لأي مرض، ويكون لها القدرة في شراء الأدوية، ودفع تكاليف الكشف والفحوصات الطبية لتشخيص المرض وعلاجه.

8- خفض أسعار المشتقات النفطية (البترول، والديزل، والغاز): إن خفض أسعار المشتقات النفطية سيكون له دور كبير في انخفاض إيجار وسائل النقل، وهذا مما يؤدي إلى خفض أسعار المواد الغذائية، بل وأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى. بالإضافة إلى زيادة حركة وتنقل الناس في المدن والقرى. وكذلك زيادة النشاطات الاقتصادية والخدمية، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والصناعي؛ لأن الآلات الميكانيكية الزراعية والصناعية تستخدم مادة الديزل أو البترول كوقود لتشغيلها. وخفض الأسعار يؤدي إلى زيادة دخل الفرد والأسرة.

9- توفير فرص عمل للأفراد القادرين على أداءه: وهذه المعالجة يمكن تفسيرها، بأنه عندما تكون فرص العمل موجودة للأفراد، فإنهم يتقاضون أجورًا مقابل العمل الذي يقومون به، وهذا الدخل الذي يحصلون عليه، يحسن من أحوالهم وأوضاعهم وأوضاع أسرهم اقتصاديًا واجتماعيًا...، ليكونوا أفرادًا منتجين لا مستهلكين.

10- إيقاف الحرب: وهذه المعالجة من وجهة نظر أفراد العينة تعد من أهم المعالجات؛ لأن الحرب الداخلية في اليمن منذُ عام 2015م- وما زالت مستمرة – قد أدت إلى تدمير البنية (العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتعليمية، والصحية، ... إلخ)، وكذا انخفاض قيمة الريال (أي القوة الشرائية للريال) اليمني مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار المواد الإنتاجية والاستهلاكية، وعجز الدولة عن دفع رواتب الموظفين فيها...، وبالتالي زعزعت الأمن والاستقرار في اليمن.

11- ترشيد الاستهلاك: وهو أن يقوم الفرد والأسرة بترشيد الاستهلاك قدر الإمكان، في المأكل، والمشرب، والملبس، وكذا الترشيد في استعمال وسائل الاتصالات التلفون (الثابت، والنقال)... إلخ؛ لأن الإسراف والتبذير من أهم العوامل التي تؤدي إلى الخلل والاضطراب في ميزانية الفرد والأسرة.

ثانيًا – النتائج العامة للبحث وتفسيرها:

من خلال دراسة وتحليل موضوع الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا، تم التوصل إلى عدد من النتائج العامة وتفسيرها، ومن أهمها ما يأتي:

1- إن أغلب أسر أفراد العينة لم تعتمد على مصدر اقتصادي إضافي واحد، وإنما تعتمد على مصادر اقتصادية إضافية متعددة ومتنوعة، وتؤكد ذلك نسبة 63% من مجموع العينة، بأن المصادر الاقتصادية هي مشاركة الأولاد (الذكور) الكبار أو أحدهم، أو دخل (عقاري، تجاري، زراعي)، أو دخل من مصادر أخرى. وهذا يدل على أن الأسرة لا تعتمد اعتمادًا كاملًا على الراتب الشهري من الدولة. ولكن رغم تعدد هذه المصادر إلا أنها لا تكفي الفرد وأسرته؛ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار.

2- تبين أن نسبة 32% من مجموع أفراد العينة، مُعْدِمِينَ من الدخل الاقتصادي؛ أي لا يمتلكون دخلًا اقتصاديًا؛ وذلك بسبب عجز ميزانية الدولة في دفع رواتب الموظفين فيها، منذ شهر أكتوبر 2016م، وحتى كتابة هذه الأسطر- بسبب الحرب الداخلية في اليمن التي اندلعت في تأريخ 26 مارس 2015م، وما زالت مستمرة- وكذا ليس لهم عمل إضافي يقومون به، ولا يمتلكون مصادر اقتصادية أخرى، وهؤلاء الأفراد وأسرهم يعتمدون في معيشتهم على القروض من الأقرباء والآخرين، وكذا على المساعدات النقدية أو العينية، بالإضافة إلى أن أغلبهم يبيعون بعض ممتلكاتهم؛ من أجل شراء الاحتياجات الضرورية لهم ولأسرهم.

3- تعاني أغلب أسر أفراد عينة البحث من النقص في المواد الغذائية، حيث بلغت النسبة 69% من مجموع العينة؛ وذلك بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي؛ نتيجة لأسباب عدة، من أهمها: ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض الدخل الإضافي، أو عدم وجود دخل إضافي، وكذا عدم دفع الراتب الشهري للموظفين في الدولة منذ شهر أكتوبر 2016م، وحتى كتابة هذه الأسطر، وبالتالي فهي طبقة فقيرة، أما إذا عممت بيانات الجدولين رقم (5، 6) على مجتمع البحث، سيتضح حجم الطبقات الاقتصادية في المجتمع، حيث بلغ حجم الطبقة الفقيرة نسبة 69%، وحجم الطبقة المتوسطة 22%، وحجم الطبقة الغنية 9%.

4- إن ارتفاع نسبة حجم الطبقة الفقيرة، وانخفاض نسبة الطبقة الغنية والمتوسطة، فإن ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، أو بمعنى عدم التوازن في المجتمع، وهذا مما يؤدي إلى خلل في المجتمع، وتؤثر سلبًا في أمنه واستقراره، وبالتالي يؤدي عدم التوازن إلى زعزعت النظام السياسي وعدم استقراره؛ لأن عامل التوازن بين الطبقات هو ارتفاع نسبة حجم الطبقة المتوسطة، وانخفاض نسبة حجم الطبقة الفقيرة.

5- إن أغلب أسر أفراد العينة لا تستطيع أن تدخر مبلغًا نقديًا لمواجهة أي حالة طارئة قد تواجهها، حيث بلغت النسبة 82% من مجموع العينة. كما تعاني بعض الأسر من تراكم الديون الذي عليها، وبنسبة بلغت 46% من مجموع العينة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة؛ نتيجة لانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع الأسعار وغير ذلك من الأسباب.

6- تبين أن العمل الإضافي الذي يقوم به رب الأسرة يوميًا بعد الانتهاء من الدوام في الوظيفة الرسمية الحكومية، يؤثر سلبًا في تربية الأبناء؛ وذلك بسبب ضيق الوقت في الجلوس مع الأبناء؛ لأن أغلب وقته في

العمل الحكومي والعمل الإضافي، بالإضافة إلى الإرهاق في العمل نفسيًا وبدنيًا، حيث والأبناء يحتاجون إلى الجلوس معهم، للحديث والتحاور معهم، ومعرفة ما يحتاجون، وتعليمهم الأخلاق الطيبة، ومراجعة دروسهم، ومتابعة الأبناء الذكور لمعرفة رفقائهم، هل هم رفقاء صالحين أم من رفقاء السوء.

7- إن الوضع الاقتصادي للأسرة، له دور في مواصلة تعليم الأبناء (ذكورًا، وإناثًا)، لاسيما مواصلة التعليم الجامعي؛ لأنه يكلف الأسرة أكثر بكثير من المرحلة الثانوية وما قبلها؛ لأن المدرسة تكون قريبة من المنزل، أما الجامعة فقد تكون بعيدة من المنزل، لذا فالطلبة الجامعيين يحتاجون إلى مواصلات ونفقات أخرى.

8- إن انخفاض الدخل الاقتصادي، له أثر سلبي على المستوى الصحي لأفراد الأسرة، وتؤكده نسبة بلغت 84%؛ لأن انخفاض الدخل يؤدي إلى عجز الأسرة عن شراء المواد الغذائية الكافية، لاسيما (الفواكه، واللحوم، والحليب، والألبان)، والغذاء الكافي المتوازن ضرورة صحية للإنسان؛ وأي نقص في نوعية أو كمية الغذاء أو فيهما معًا، قد يؤدي إلى سوء التغذية، ومن ثم يؤثر على صحة الإنسان، وبالتالي الإصابة بالأمراض. كما يؤثر سوء التغذية في نمو الإنسان، ويضعف من قدراته البدنية والذهنية. لذا فصحة الإنسان ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالحياة المعيشية، وأن مستوى الدخل الاقتصادي له دورًا كبير في شراء المواد الغذائية، وكذا في شراء الأدوية ودفع تكاليف الفحوصات الطبية في حالة الإصابة بالأمراض.

9- إن انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة يؤثر سلبًا في زيارة الأقارب (صلة الأرحام)، حيث يؤدي إلى التقصير في زيارتهم، لاسيما البعيدين منها، سواء في مدينة أخرى غير مدينة صنعاء، أم في القرية، وهذا قد يؤدي إلى ضعف الروابط والعلاقات بين الأسرة والأقارب. وكذا قد يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادية للأسرة إلى ارتفاع نسبة العزوبة بين الذكور والعنوسة بين الإناث؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الزواج.

10- اتضح أن نسبة بلغت 22% من مجموع أفراد العينة، تؤكد بأنه توجد بعض المشكلات بين أفراد الأسرة، وذلك بين الأب والأولاد الكبار أو أحدهم، وكذا بين الأولاد الكبار. وهذه المشكلات قد تؤدي إلى تفكك الأسرة في حالة استمرارها.

11- تبين أن نسبة بلغت 84% من مجموع العينة، بأن المجتمع ينظر إلى الأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض نظرة تقدير واحترام؛ أي بأن لهم مكانة محترمة في المجتمع، وهذا يدل على أن ذوي الدخل المحدود – المنخفض – لا ينظر إليهم بأنهم من ذوي المكانة الرفيعة في المجتمع. أما نسبة 16%، تؤكد بأن المجتمع ينظر إلى الأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض بأنهم أقل مكانة اجتماعية في المجتمع.

وفي الأخير، فإن الوضع الاقتصادي المرتفع أو المتوسط له دور في مختلف جوانب حياة الأسرة، وذلك في الغذاء، والملبس، والمسكن، والأثاث، والأدوات المنزلية، وفي رفع المستوى التعليمي، لاسيما الجامعي، وكذا في ادخار الأسرة من الأموال النقدية لمواجهة احتياجاتها المستقبلية التي تتوقعها، بل وفي استثمار الأموال في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، وأن الأسرة التي تتمتع بوضع اقتصادي مرتفع أو متوسط؛ تتمتع بحياة معيشية وتعليمية وصحية جيدة، ... إلخ.

التوصيات والمقترحات

استنادًا إلى نتائج البحث، أقدم عددًا من التوصيات والمقترحات التي آمل وضعها في الاعتبار لدى أجهزة الدولة ذات العلاقة. وكذا المهتمين من الباحثين والكتاب بالوضع الاقتصادي والاجتماعية للفرد والأسرة، ومن أهم التوصيات التي أختم بها هذا البحث، ما يأتي:

1. خفض أسعار المواد الإنتاجية والاستهلاكية، لاسيما أسعار المواد الغذائية والأدوية وتكاليف الكشف والفحوصات الطبية، وأسعار المشتقات النفطية (البترول، والديزل، والغاز).
2. أن تقوم الدولة بدفع رواتب الموظفين في الدولة، وكذا زيادة رواتب الموظفين فيها، مقابل ارتفاع الأسعار؛ لأن دفع رواتب الموظفين وزيادتها له دور كبير في تحسين مستوى معيشة الموظفين وأسرهم (اقتصاديًا، واجتماعيًا، وصحيًا، ونفسيًا...).
3. تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار، من أجل إيجاد فرص عمل للأفراد العاطلين- القادرين على العمل- للقضاء على الفقر والبطالة.
4. يجب على الدولة أن تحافظ على قيمة العملة (أي القوة الشرائية للعملة) المحلية مقابل العملات الأجنبية، وذلك حفاظًا على ثبات الأسعار، وعلى الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة.
5. يجب على أفراد الأسرة مواجهة الصعوبات وتحديات الحياة التي تواجههم صغارًا وكبارًا، كلًا بحسب استطاعته وقدراته، وأن يسود مبدأ التعاون والتكامل والترابط والتراحم فيما بينهم البين؛ ليتغلبوا على كل الصعوبات التي تواجههم.

والله ولي التوفيق،،،

المصادر والمراجع

- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، (1425هـ/ 2004)، ط4، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، دون ذكر بلد النشر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، طبع شركة كركي للنشر، بيروت.
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي، (2009)، التعريفات، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
- الجمعة، علي بن محمد، (1421هـ/ 2000)، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، ط1، الناشر مكتبة العبيكان، الرياض.
- الفيروز آبادي، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب، (1412هـ/ 1991)، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكيلاني، د. إبراهيم، وآخرون، (1428هـ)، القاموس الأمني، إنجليزي – عربي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بدوي، د. أحمد زكي، (1982)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.
- بدوي، د. أحمد زكي، (1987)، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- سلامة، د. رمزي علي إبراهيم، (1986)، اقتصاديات التنمية، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عبدالباقي، د. زيدان، (1980)، الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عثمان، د. داوود، (دون ذكر التاريخ)، "السكان والنمو الاقتصادي والتنمية"، نشر في كتاب السكان والتنمية، إعداد: أ.د. أحمد محمد شجاع الدين، وآخرون، مركز التدريب والدراسات السكانية، البراق للطباعة، دون ذكر الطبعة، جامعة صنعاء، صنعاء. للاستفادة انظر: ص159 – 160، ص177.
- عمر، أ.د أحمد مختار، (1429هـ/ 2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- مجمع اللغة العربية، (1992)، المعجم الوجيز، طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.